محمد العريقي

قضايا الذوق العام

■،، في أول مؤتمر صحافي له بعد فوز حزبه تحدث رئيس الوزراء البريطاني عن الأوضاع الداخلية باستفاضة كبيرة، وحاول بلير في ذلك المؤتمر الصحافي التأكيد للبريطانيين أن الأمور الداخلية لم تغب عن باله ولم تتراجع عن اهتماماته.

● فبلير انتقد كثيراً قبل الانتخابات البرلمانية التي فاز بها حزبه (حزب العمال) في تلك الانتخابات لتركيزه على المسائل الخارجية وتجاهله للمشاكل الداخلية.

● وقد لفت نظري وأنا أتابع ذلك المؤتمر الصحافي طرح اسئلة تتعلق بقضايا بسيطة جدا جداً (في نظرنا) وربما لو قدم أحد الصحافيين مثل هذه الأسئلة على وزير في دولة عربية لسخر بقية زملائه الصحافيين من طرح مثل ذلك؟

● فعلى سبيل المثال وجه لبلير سؤال كيف ستواجه حكومته أولئك الفوضويين الذين يقومون بخدش الجدران في محطات المترو والسكك الحديدية والمرافق العامة؟

● ورد بلير بحماس وتشديد فقال: أن حكومته ستكثف من الرقابة على مثل أولئك المستهترين، وتحدث عن السلوكيات الخاطئة مثل التوصيلات غير القانونية للهاتف،أو الكهرباء، أو المياه ووعد بأنه سيتخذ اجراءات صارمة ضد التصرفات السيئة والمضايقات التي تتم أثناء التسوق ، ونوه بأن حكومته ستصدر تشريعات قوية ضد الآباء الذين يسيئون معاملة أبنائهم الأطفال ، وسيهتم بمكافحة الجريمة.

● ذكرت ما قاله رئيس الوزراء البريطاني وانا اقرأ استطلاعا للزميل عبدالواحد البحري نشر في ملحق قضايا الناس في صحيفة الثورة بعنوان (الكتابة على الجدران .. عبث وتشويه لكل ماهو جميل) .. فشر المعقدون نفسياً والعدوانيون.

● كما أشار الاستطلاع إلى أسوار المنشآت التعليمية والصحية أو في وسائل النقل (الباصات وسيارات الأجرة) وخدش المكاتب والمقاعد داخل الفصول الدراسية وحتى قاعات الجامعات والمكاتب الحكومية والجدران والسلاليم .. الخ مستخدمين الآلات الحادة والاقلام وعلب الرنج..الخ.

● فالعابثون وأعداء الجمال والنظافة والهدوء ينضح بهم مجتمعنا ومثل هؤلاء يجب مواجهتهم بصرامة وشدة ويفضل أن تكون البداية من المنزل ولكن كيف يمكن اقناع أهل المنزل باحترام قواعد الذوق العام؟

إذا كان رب البيت بالدف ضارباً
فشيمة أهل البيت كلهم الرقص

alariky@maktoob.com

مواجهة ظاهرة الفقر .. والمسؤولية المشتركة

د/ حسن أحمد فرحان

■ درجت مؤخراً بعض الشخصيات المشهورة من فنانين ورياضيين ورجال سياسة وبالتعاون مع عدة فضائيات أو منظمات دولية على إقامة المزادات للمقتنيات النادرة إلى جانب إحياء الحفلات العامة التي تخصص ريعها للمساهمة في مكافحة ظاهرة الفقر في العالم.

ومثل هذه المبادرات وإن كانت تستحق التقدير والثناء .. لمضمونها الانساني فإنها لا تخلو من المظاهر الاستفزازية التي تؤذي ليس فقراء العالم فقط وإنما ايضاً مستوري الحال منهم.

بيد أن السؤال هو هل بهذه المزادات والحفلات سيتم التغلب على عوامل الفقر في العالم؟

إذا ما أعركنا أن هذه الظاهرة أصبحت خطراً كمثل يلقي بضلاله الكئيبة على معظم سكان كرتنا الأرضية فهناك أكثر من مليار فقير في العالم كما أن عوامل الفقر والعاقة لم تعد محصورة على الدول المتخلفة وإنما امتدت إلى دول كانت تصنف بالنامية أو المتطورة إنها مأساة البشرية ومأساة العالم كله.

مثلما يمكن أن نصادق الفقراء في شوارع اليمن أو شوارع موريتانيا والسودان يمكن أيضاً أن نصادفهم في الأحياء الفقيرة لمدينة نيويورك أو لندن وباريس أو غيرها .. والمأساة الأكبر انها تتزايد وتتفاقم وسوف تتزايد وتتفاقم في ظل نظام العولمة الذي لا يرحم.

وعلى الرغم من أن البشرية خاضت حروباً لا تعد ولا تحصى وانتهت معظم هذه الحروب إلاَّ أن الحرب ضد الفقر هي الحرب الوحيدة التي لم تنته وهي أطول حرب على كرتنا الأرضية لم تخرج البشرية لحد الآن منتصرة منها أو انها استطاعت القضاء عليها أو حتى التخفيف من عبئها .. فالفقراء في كل مكان من العالم .. وهم ليسوا فقط المحرومين والعاطلين عن العمل والمفتقرين إلى سكن يعيشون فيه أو هم محدودي الدخل .. فقد ضمت إليهم موجات الغلاء والتضخم وارتفاع الأسعار (الموظفين ومستوى الحال والفئات الوسطى من المجتمع).

ومع ان مفهوم الفقر هو مفهوم عالمي إلاَّ أن جغرافيته تبرز وترتبط بوضوح ولحد كبير بجغرافية التخلف أو محدودية الموارد .. ولذا فإن مشكلة الفقر مرتبطة بوثوق بمشاكل التطور الاقتصادي والاجتماعي والعدالة الاجتماعية وطابع العلاقات الاقتصادية الدولية المهيمنة في العالم .. ويظهر قبل كل شيء في تلك البلدان التي تعجز بنياتها الاجتماعية والاقتصادية وتطورها الاقتصادي عن تلبية متطلبات أفراد مجتمعاتها وحاجاتهم ورفع مستوى معيشتهم .. وتتحمل الدول الكبرى والمتطورة والغنية مسؤولية خاصة تجاه هذه الظاهرة .. فهي جزء من أسبابها كما انها الأساس في إمكانية حلها .. فهي التي تمتلك الامكانيات وتمتلك الموارد والوسائل وهي الأكثر دخلاً والأكثر إنتاجاً وهي المحتكرة لخيرات العالم ، والمستحوذة على أكبر نصيب منها .. فهي تستهلك نسب أكبر بكثير من متوسط المؤشر العالمي من اللحوم والحليب والغذاء والكهرباء والماء والدخل والانتاج وغيرها.

ويكفي فقط أن توجه هذه الدول جزءاً بسيطاً من نفقاتها العسكرية الهائلة للقضاء على الفقر تماماً .. واستصالة حيث تشير الإحصائيات بأنه يمكن لهذه الدول بمخصصاتها العسكرية لعام واحد فقط أن تبني أكثر من مليوني مدرسة تتسع لأكثر من ثلاثمائة مليون طالب وأكثر من مائتي مليون شقة تستوعب حوالي مليار إنسان وتبني مائة ألف مستشفى وتستصلح نصف مليار هكتار من الأراضي وبإمكانها إطعام أكثر من ملياري إنسان.

كما أن الدول المتخلفة والنامية هي الأخرى مسئولة عن ظاهرة الفقر في العالم .. فالديون الهائلة للبلدان النامية والتي زادت على تريليون دولار لها علاقة وبدرجة كبيرة بالنفقات غير الضرورية على التسلح فوفق معطيات خبراء فريق العمل الخاص بالبرلمان الأوروبي يعتبر ٢٠ إلى ٣٠ ٪ من ديون البلدان النامية نتيجة مباشرة لشراء الأسلحة وهذا الرقم يزيد أكثر إذا ما الحقنا به النفقات الأخرى من خبراء وصيانة وغيرها.

فظاهرة الفقر لا يمكن حلها بمجموعة من التبرعات أو بإسقاط بعض الديون أو بإعطاء بعض المنح .. فهي تزداد وتستشري .. والمجتمع الدولي وبجهود مشتركة يستطيع إيجاد طريقة أو عدة طرق لحل هذه الظاهرة .. ومن الضروري إقامة تعاون دولي واسع وبناء ويكتسب إقامة سلام دائم وتعاون اقتصادي دولي صادق المدخل الصحيح لحل هذه الظاهرة.

فتكريس ولو جزء بسيط من النفقات العسكرية لمساعدة الدول النامية من شأنه أن يساعد ايضاً على التخفيف من مشكلة الفقر ، فالفقر مشكلة اجتماعية ، إقتصادية قبل أن تكون شيئاً آخر .. لذلك لا يمكن التغلب عليها بدون حل مشاكل تطوير البلدان الأكثر فقراً وبدون إقامة علاقات اقتصادية ، دولية ، عادلة.

حديث غير منطقي

د/ ايهاب محمد القرشي

نحن أبناء هذا الوطن المعطاء وأبناء لهذه المرحلة علمنا العشرين السنة الماضية ومطلوب منا العمل لعشرين سنة أخرى تعرضنا لعدد من الانكسارات وكانت تلك الانكسارات دافعا قويا للمضي قدما إلى الأمام حاولنا الاستذكاء على الأوضاع السابقة ولم نستطع الاستمرار اخترقنا كشباب حاجز الظروف وعبرنا إلى الشط الآخر بعبور بلادنا لمرحلة سابقة عاصرنا التعددية ومولد الديمقراطية وعشناها يوم بيوم حققنا الحلم الذي لم نكن نراه إلا في كتب الأحلام والنظريات ولسناه كحقيقة وواقع.

عشنا معا تطور بلادنا وحرياته وتطورنا معه ودفعنا ثمنا لهذا الكثير من أعمارنا مثل الكل علمنا غالبا في القطاع الخاص كطريق واحد من غير المستطاع الوصول إلى غيره في زمن لم يكن القطاع الخاص موضع اهتمام وتطور ونماء مثل كل شيء حوله ووصل إلى أن يكون اكبر الطرق المعبدة التي يسلكها الجميع في زمن العولمة وتوحد العمالقة.

وأصبحنا نشعر بقدرات غير عادية نستطيع أن نهاجر إلى البعيد عملنا لكي نحصل على المال لنفقات التعليم وغيرها وأفدنا القطاع الخاص بما نستطيع وها نحن ذا مقدمون على اتخاذ قرار الجمود والبعد إلى الأبد ماذا نصنع نبقى أم نذهب.

لا نستطيع استخدام أساليب ومفاهيم العصر اللاأخلاقية ولم نستطع نزع ما تعلمناه من آبائنا وتاريخنا ووطننا ماذا نصنع يا وطني نحن الشباب هل نفيد الغير ونستفيد إذا أمكن؟ أم من المفروض أن تستفيد منا بلادنا ونستفيد نحن تلقائياً؟ لا أدري بطريقة أو بأخرى لا أدري؟

فهناك ثبات وهناك تأرجح استمع إلى آراء الناس واستمع إلى أحاديث السياسة لا يفهم الجميع ماذا يعني الآخرون هناك تحديات عديدة والتحدي الأكبر أن نتغلب عليها إلى متى نبقى نقيس الأمور بغير منطق؟ فالصواب أصبح رجعية والتقدمية أصبحت بلا ضمير((فليس الثبات على أرض الخطأ أفضل من الاهتزاز على جبل الصواب)) أصبحت الرواسي تتأرجح بمن عليها ومن عليها تأرجحت أنفسهم بشكل قد يؤدي إلى توقف القلوب النابضة اليوم نرى مدنا تبنى وطرقا تعبد وتطور وازدهارا ونرى أيضا أزقة مهجورة وحفريات لاتكبر أو تصغر نرى أخطاء ينتهجها البعض بدافع التغيير والبعض الآخر قد مل معايشة الصواب إلى متى سننتظر المجهول إلى متى سيستمر البعض بالحياة ويستمر آخرون بالموت. هناك مقولة ((لا يموت أحد من الجوع)) ولكن البعض أصبح يريد أن يموت من الجوع فهو أهون بكثير مما يعانيه من موت في كل لحظة فالمصيبة أن الموت راحة ولكن عدم حدوثه يبقيه حيا جائعا دون حلول تشبع رغبات الجميع كما تشبع رغبات البعض ,تعلمنا الإدارة وتعلمنا الحساب وتعلمنا التسويق وتعلم الآخرون شتى علوم الحياة وكلها لها أساس منطقي يقف على قدمين لكن المنطق الحالي يقف على قدم واحدة.

أصبحت النتائج تحسب بالخطأ حيث وحسب ما نعرف أنه ((واحد زائدا واحد يساوي اثنان)) وهو الصواب الذي أصبح اليوم وكأنه خطأ ومن الأفضل عدم تعلم الحساب حتى لا نقع بالأخطاء جراء جمعنا الصحيح.

غزا الفساد قلوب الناس وطغى من قطاعات العمل الحكومية إلى القطاعين الخاص والمختلط لم تعد هناك أخلاق اقتصادية فالأرباح التي يجنيها البعض هي نتائج طرق احتسابهم الصحيحة بالطريقة الحديثة ويتبارى الجميع في ذلك مغفلين حق الدولة والمواطن وأصبح الجميع يؤكلوا لحم بعض .

هناك رجال رفضوا أن ينغمسوا في هذه الظروف وبقوا يفلسفون ما يحدث حولهم بفلسفة غريبة أن كل قلقلة تحدث هي الصواب المنتظر دون فهم إدراك وهذا أيضا يتنافى مع المنطق.

اليمن .. آفاق مفتوحة..

د/ محمد لطف الحميري

■ مثلت الوحدة اليمنية في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م علامة فارقة بين زمنين ، زمن ولى بكل تناقضاته وسلبياته ، وآخر بسط أجنحة بركاته على كل شبر من أرض السعيدة وتحقق لسكانها كثير من أحلامهم التي كانت فيما مضى مفردات تعيش في المستحيل.

اليمن الجديد آمن بأن التنمية والديمقراطية صنوان لا يتحقق احدهما بدون الآخر ، فتحددت استراتيجيات التحديث على أسس ديمقراطية تمنح الفرد فرصا كبيرة للمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

وبفضل الاستقرار السياسي والأمني الذي يعيشه يمن الوحدة رغم بعض المنغصات التي قد لا يخلو منها بلد ، تحركت المؤسسة التشريعية نحو اصدار قوانين تزيل تردد وجبن رأس المال الأجنبي ليحط رحاله في أرض طيبة ورب غفور ، يغترف من خيرها ويشارك في بناء حاضرها ومستقبلها مثله مثل المستثمر المحلي.

ومما لا شك فيه أن فرص الاستثمار في الجمهورية اليمنية واعدة بشكل كبير يرجع ذلك إلى عدة مميزات.

● حجم السوق المحلي الكبير وقدرته على الاستيعاب اذا ما علمنا أن عدد سكان اليمن يفوق العشرين مليوناً.

● تنوع القطاعات الانتاجية ، مثل الزراعة ، الثروة السمكية والحيوانية ، السياحة والخدمات ، وقطاع الصناعات وخاصة الصناعات التحويلية.

● ميناء عدن ومنطقتها الحرة وما يمثلانه من أهمية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وزيادة الصادرات لخلق فرص عمل جديدة وذلك عن طريق التوسع في العمليات الصناعية التحويلية.

● القوانين المحفزة :

● قانون الاستثمار لعام ١٩٩١م الذي لم يفرق في المعاملات بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي ، ومنح أعفاءات كبيرة تمثلت في أعفاء الموجودات من الجمارك ، والاعفاء من ضرائب الارباح سنوات عدة بحسب نوع نشاط المشروع الاستثماري.

– قانون المناطق الحرة رقم ٤ لعام ١٩٩٣م الذي يمنح المستثمر مزايا عدة مثل ، حرية التملك ، عدم جواز التأميم أو المصادرة للمشاريع الاقتصادية ، حرية اختيار نوع النشاط الاقتصادي حرية تحويل رؤوس الأموال والارباح الاعفاءات من ضرائب الأرباح لمدة ١٥ سنة قابلة للتجديد وحرية استيراد العملة الأجنبية وإعفاءها من ضرائب كسب العمل.

● أسواق التصدير الخارجية القريبة:

● انضمام اليمن إلى العديد من المنظمات الاقليمية والدولية لتأمين الاستثمار ، للمساعدة في توفير ضمانات للمستثمرين تتعلق بحماية استثماراتهم من مخاطر غير تجارية.

إن اليمن ما يزال سوقاً بكراً وبلداً يمشي قدما في طريق التنمية الاقتصادية ، وماتزال كثير من الأنشطة الاستثمارية مشرعة أبوابها في كل مجالات النشاط الاقتصادي ، وهناك مجالات استثمارية يمكن أن يخوض غمار الاستثمار فيها كبار وصغار المستثمرين ، مثل المشاريع السياحية الخاصة كالفنادق والقرى السياحية والشاليهات والعوامات والقوارب واليخوت السياحية وخدمات النقل البحري السياحي إلى جانب إنشاء مدن ومراكز الألعاب الترفيهية والمنتزهات والنوادي والاستراحات والمطاعم السياحية ومراكز انتاج وتسويق المصنوعات الحرفية التقليدية ، والصناعات الزجاجية.

إن التحول نحو التموضع في ثقافة القرن الواحد والعشرين القائمة على العلاقات الاقتصادية والشراكة الاستراتيجية ، جعل اليمن بيئة استثمارية مفتوحة على العالم ، وخاصة العالم العربي ، الذي يتحتم على دوله اعتماد عناصر عملية جديدة في علاقاتها عبر التاريخ واللغة والمصير المشترك على أهمية هذه العناصر ، وما على المستثمرين العرب إلا اتخاذ قرار الاستثمار في بلد آفاقة مفتوحة لأ شقائه قبل أصدقائه.